فيما يتساءل المواطنون عن دور الجهات المعنية من رقابة الأسطوانات الرديئة والتالفة..

أسطوانات الغاز الرديئة .. قنابل بتوقيت الخطر الداهم

استطلاع / الخضر عبدالله

ليست الأسعار الجنونية لغاز الطبخ المنزلي هِي وحدها مـــا يقلق المواطنين وتقـــض مضاجعهم بل هنـــاك حكاية أخرى تحكيها أســـطوانة الغاز التالفة والتي أضحت اليـــوم أكثر خطورة على ســـلامة المواطنـــين.. أســـطوانة بدت متهالكة.. وأخرى يتسرب منها الغاز!... وثالثة تفتقـــر إلى الصيانة... وشركات الغاز ومتعهدوها من التجار كأن الأمر لا يعنيهـــم، فهمّهم الوحيـــد إيراداتها فقط على حســـاب أي شيء، والمواطن اليوم يقف نصفه مجبراً والنصف الأخر محتاراً، فهل صارت حياة الناس رخيصة حتى يتم رهنها بأسطوانات مثقوبة أو تسبب التسريبات والحرائق و..؟!!

"الأمنـــاء" كانـــت لهـــا جولة في محافظتي عدن وأبين حول هذا الموضوع وخرجت بهذه الحصيلة.. فهاكم الخبر ولتأخذوا ما وراءه..

أسطوانات صينية الصنع

حول موضوع أسطوانة الغاز التالفة وأسطوانات الغاز الصينية وما يتعرض له المواطن من أضرار مادية ومعنوية..

لقد كان المواطن يأخذ أسطوانة الغاز على حســـن نية وعندما يعود لتعبئتها مرة أخرى من أحد الـــوكلاء يتفاجأ أن الوكيـــل يرفض تعبئة تلك الأســـطوانة مفيـــداً أنها صناعة صينيـــة ولم تقبل شركة التعبئـــة بتعبئتها وعندما تحاول مع الوكيل وتقوم بإعطائه 2000 ريال إضافية إلى قيمة مادة الغاز يقوم بأخذ منك تلك الأسطوانة، وكان المواطن هنا يظن على أن ذلك هو ســـلوك متخذ من الوكيل لقصد الابتزاز للمواطن.

ويتحـــدث بعـــض الأهـــالي حـــول أســـطوانات الغاز الصينية قائلين بأنها صناعة رديئة كما أنها ليســـت محكمة وغير آمنة ويتسرب مادة الغاز منها مما أدى ذلك إلى عدة خســـائر في الأرواح والأمـــوال وعُرض ذلك على الشاشـــة، وهنا جعـــل المواطن يتســـاءل كيف أن الجهات المختصة ســـمحت بدخول هذه الكميات الكبيرة من أســـطوانات الغاز الصيني الصنع إلى البلد وهي تعلم أنها غـــير صالحة وغير آمنـــة وأنها تسرب مادة الغاز وتسبب ما ينتج عنها ؟!، مع أن المعلوم أنه لم يتم اســـتيراد أي مواد من قبل التاجر إلا بعد أن يتم عقد اتفاق بين المســـتورد وبلد المنشـــأ ويحدد فيه المواصفات والمقاييس والجودة ويكون هناك واسطة بين المستورد "أي التاجر" وبلد المنشـــأ "أي البلـــد المصنعة" تحت إشراف الجهات المعنية، ودور الوســـيط هو ضمان استيفاء الدولة المصنعة من مســـتحقاتها، وكذا ضمان للتاجر بأن تصل السلعة المطلوبة بحسب المواصفات والمعايير المطلوبـــة، ولم يتم دخول أي كمية للبلد إلا بعد الكشف عليها والتأكد من سلامتها، وإذا وجد أي خلل أو غش فتعاد إلى البلـــد المصنعة وتتحمل كافة الأغرام، وإن وصلت بحسب المواصفات المطلوبـــة فالضمـــين ملزم بتســـليم مستحقات الشركة المصنعة، فهنا كيف دخلت هذه الأسطوانات إلى البلد؟ - هذا الجانـــب - ومن جانب آخـــر ، إذا كانت قد وصلت بطريقة غير رســـمية ، فأين موقـــف وزارة الصناعـــة وممثليها في جميـــع المحافظات والمديريـــات بعد أن أكتشف لهم أن أسطوانات الغاز الصنع الصيني غير صالحة للاســـتخدام بعد ظهور ما نتج من أضرار عنها؟!!، وأين القوانين التي تحمي المســـتهلك ؟ وأين قانون المواصفات النافذة في البلد؟.

> **هل يُعد بيع الأسطوانات التي تسرب الغاز جريمة جنائية بسبب أخطارها الكثيرة؟!**

يا فصيح لمن تصيح ؟!

نحن عندنـــا مائة أســـطوانة تالفة وتحتـــاج إلى الصيانـــة ، والشركـــة لا تتجاوب معنا!... هكذا كان ردّ مالك محل الغاز / محمد مهيوب عندما ســـألناه ، لماذا لا يتم صيانة الأســـطوانات التالفة أو اســـترادها للشركة بعد سحبها من المواطن؟ وقال : " أنا اشتري من شركة الغاز وأبيعهـــا للمواطن وعلى الشركة تحمل الصيانـــة الدورية أو اســـتبدال التالف فنحن نعاني مشاكل كثيرة غير هـــذا، إن هناك ما يعرف بالأســـطوانة البرازيلي (جنوبي) وأخرى ســـعودي (شـــمالي) وبعض المواطنين لا يتوفر لديهم أســـطوانتين وعندما يأتي لشراء الغاز ولديه أسطوانة برازيلي يصدق أنه لا يوجد عندنا إلا سعودي ولا نستطيع أن نبيعه لاختلاف الصنفين.

فأنا أتمنـــى على الشركـــة أن توحد الأســـطوانات وأن تعالج مشكلة التالف قبل أن تحل الكوارث".

أسطوانة غاز أم قنبلة موقوتة؟!

وتوجهنا بالسؤال للأخ/ عبدالله علي، عن مدى خطورة أسطوانة الغاز التالفة والذي قال : " إن كل مواطن اليوم توجد في بيته قنبلـــة قد تنفجر في أي لحظة ويرى أن المسؤولية تقع على شركة الغاز فالمواطن كم ســـيتحمل فهو لا يملك أن يشتري أســـطوانة جديدة تصل قيمتها إلى 8000 ألـــف ريال ونشـــكركم على تحملها هموم المواطن".

وتابـــع حديثه بحرقـــة: هل صارت أرواحنا رخيصة إلى هذا الحد؟!

أضرار على حياة الناس

أما الأخ/ ســـمير أحمـــد ، فهو يحذر مـــن كـــوارث حقيقية تقـــضي على حياة الكثير من الأسر والتي تســـببها الأســـطوانة المتسربـــة والغير صالحة للاستخدام ويرى أنه على شركة الغاز أن تقوم بمســـح ميداني لاسترجاع جميع الأســـطوانات التالفة مـــن المواطنين واستبدالها بأسطوانات جديدة نظيفة ، وتوفير الحماية للمواطن.

خسائر فادحة!

وهذا "معتز قائد علي" يمتلك بوفية، حدث أن انفجرت أسطوانة غاز متسربة في محله وأصيـــب الطباخ بحروق في وجهـــه جعلته ولولا عنايـــة الله لفقد الحياة، حيث تقدم بشـــير بشكوى إلى الشركة لكنهـــا لم تتجاوب معه وتحمل هو جميع الخسائر بما فيها تكلفة علاج الطباخ.

> **مواطنون: أسطوانات الغاز التالفة والرديئة تقض مضاجعنا وفيها خطورة على حياتنا!**

مهزلة في الصنع

أمـــا الوالد "صالـــح محمد" صاحب محل لبيع الغـــاز يقول : "كانت الشركة قد وقعت عقداً مع أحـــد التجار لتبديل الرؤوس بما يعرف ســـابقاً بالجنوبي (برازيلي) إلى رؤوس إيطالي (سعودي) على أســـاس يكون قيمة الرأس الواحد (11) دولار وعندما وصلت إلينا وجدنا أنه تـــم تبديل رؤوس أبـــو دولار واحد وصناعة رديئة فقط!! ".

وقال : "إن الأســـواق اليوم أصبحت تجاريـــة فهناك أســـطوانات من صنع صيني وأخرى كـــوري ولا يوجد لها أي ضمانات".

مصدر قلق

بدوره المواطن " حنش علي محمد"، شكر "الأمناء" على تلمسها واقع الناس، وبعدها تحدث عن معاناة المواطنين مع غاز الطبخ قائـــلاً بأنه صار مصدر قلق أكثر من كونه وسيلة مريحة سواء من حيث ارتفاع أسعاره أو من حيث التعبئة الهزيلة التي لا تكفي لاستخدام خمسة أيام والتي يصل سعرها في الأرياف إلى 4000 ريال!! ، هذا غير الأســـطوانات المثقوبة التي يتسرب منها الغاز والغير صالحة للاستخدام! ، وناشد شركة الغاز أن تعجل في وضع الحلول لهذه المشكلة والتي تنذر بوقوع كوارث إنسانية".

ويـــرى "مبـــارك عبـــد الحافظ" أن المواطـــن يجـــب عليه الحفـــاظ على أســـطوانات الغاز الخاصة به من حيث عـــدم دحرجتها عنـــد شراء الغاز وكذا تفقد وضعيتها عند الاستعمال ومتابعة أماكن تـــسرب الغاز وعليـــه مطالبة الشركة بتوفير الحمالة اللازمة لها فهو المعني الأول بها.

نداء إلى شركة الغاز

كم هـــو تعيس هـــذا المواطن، لكثرة الهموم التي حرمتـــه هناء العيش! فلا يكاد يصارع همّ حتـــى يداهمه آخر!.. وأخيراً جاء هـــمّ غاز الطبـــخ المنزلي ليرجح كفة ميزان معاناته ليظل طوال مشـــوار حياته مكبلاً بقيـــود البؤس والأحزان التي تسرق منـــه لذة العيش وهو لا يملـــك من أمـــره شيء... فهل ســـتزيح شركة الغاز عن المواطنين ذلك الشقاء الذي أرخى ستاره فوق دنياهم وتركهم يغالبون المحن ؟ أم أنها ستكون منهـــم في مكان بعيد!، وهـــل يُعد بيع الأســـطوانات التي تسرّب الغاز جريمة جنائية بســـبب أخطارهـــا الكثيرة في القانون اليمني؟ نترك للدولة وأصحاب القانون ذلك، وننتظر أن يرتفع الصوت عالياً ضد هذه الظاهرة الخطرة.